

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## وزارة المالية

### المجلس الوطني للمحاسبة



## إعلان

القانون رقم 01-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 و المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و مكافحتها، المعدل و المتمم، بموجب الأمر رقم 02-12 مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1433 الموافق 13 فبراير سنة 2012 والقانون رقم 01-23 مؤرخ في 16 رجب عام 1444 الموافق 7 فبراير سنة 2023، يعتبر مهني المحاسبة (الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين)، سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين، ضمن المؤسسات و المهن غير المالية الذين يجب عليهم القيام بالإخطار بالشبهة.

و في ظل ذلك، وبغرض تسهيل تطبيق أحكام القانون رقم 01-05، المذكور أعلاه، أصدرت خلية معالجة الاستعلام المالي، التعليمتين الآتيتين:

- التعليمة رقم 01 لسنة 2023، المؤرخة في 11 ربيع الثاني 1445 الموافق 26 أكتوبر 2023، المتعلقة بالتزامات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، الخاصة بالمهن و المؤسسات غير المالية المحددة،
- التعليمة رقم 03 لسنة 2023، المؤرخة في 21 جادى الأولى 1445 الموافق 05 ديسمبر 2023، المتعلقة بالتزامات الخاضعين اتجاه الأشخاص المعرضين سياسيا .

يعد هذا الإعلان بمثابة إشعار و تبليغ لجميع الأشخاص المعنيين.

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## وزارة المالية



### خلية معالجة الاستعلام المالي الرئيس

تعليمية رقم ( 01 ) لسنة 2023 متعلقة بالتزامات مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات و المهن غير المالية المحددة.

خلية معالجة الاستعلام المالي،

- إن رئيس خلية معالجة الاستعلام المالي

- بمقتضى القانون القانون رقم 01-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق ل 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما المعدل و المتمم.

- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 36-22 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1443، الموافق ل 4 جانفي سنة 2022، الذي يحدد مهام خلية معالجة الاستعلام المالي و تنظيمها و سيرها.

و بعد مداولة مجلس خلية معالجة الاستعلام المالي

أصدرنا التعليمية الأتي نصها:

المادة 1 : تسري أحكام هذه التعليمية على المؤسسات والمهن غير المالية المحددة، الوارد ذكرها في المادة 04 من القانون 01-05 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق ل 6 فبراير 2005 ، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما المعدل و المتمم،

كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطات غير تلك التي تمارسها المؤسسات المالية ، لاسيما منها المهن الحرة المنظمة وخصوصا المحامين عندما يقومون بأعمال مالية لحساب موكلهم والموثقين

والمحضرين القضائيين ومحافظي البيع بالمزايدة وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، عند القيام بإعداد العمليات وتنفيذها والمشاركة فيها لمصلحة عملائهم فيما يتعلق بالنشاطات الآتية:

- شراء العقارات وبيعها.

- إدارة أموال وأصول أخرى للعملاء وأوراقهم المالية والأصول الأخرى التي يمتلكها العميل.
  - إدارة الحسابات المصرفية أو حسابات التوفير أو حسابات الأوراق المالية.
  - تنظيم المساهمات في تأسيس الشركات أو تشغيلها أو إدارتها.
  - إنشاء أو تشغيل أو إدارة الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، وشراء الكيانات التجارية وبيعها.
- و كذا والسماسة والوكلاء الجمركيين والوسطاء في عمليات البورصة والأعوان العقاريين ومقدمي الخدمات للشركات ووكلاء بيع السيارات ، والرهنانات والألعاب وكذا تجار الأحجار والمعادن الثمينة والقطع الأثرية والتحف الفنية ، والأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يقومون في إطار مهامهم على الخصوص بالاستشارة و/أو إجراء عمليات يترتب عليها إيداع أو مبادلات أو توظيفات أو تحويلات أو أي حركة أخرى للأموال.

و تُرفق هذه التعليلة بقائمة مصطلحات يُحدّد فيها المصطلحات التي يتم استخدامها.

**المادة 2 :** يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة ، الالتزام باليقظة، ويتعين عليهم، بهذه الصفة، وضع قيد التنفيذ برنامجا مكتوبا من أجل الوقاية والكشف ومكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب . وأن تأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب ، والتي تشمل على وجه الخصوص:

- سياسات،
- إجراءات،
- الرقابة الداخلية.

## الفصل الأول: النهج القائم على المخاطر

### المادة 3:

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة :

- أ) إجراء تقييم لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تحديد تلك المخاطر وتقييمها وفهمها، بما يتوافق مع طبيعة المؤسسة وحجمها وكذلك حجم أنشطتها، على أن يتضمن هذا التقييم:
- إدراج أو تضمين معلومات أو نتائج أي تقييم للمخاطر تم إجراؤه من قبل الدولة.

- تحديد وتقييم وفهم مخاطر العملاء، الدول أو المناطق الجغرافية، المنتجات والخدمات والعمليات وقنوات التسليم أو قنوات تقديم الخدمات.
- النظري جميع عوامل الخطر ذات الصلة قبل تحديد المستوى العام للمخاطر، والمستوى المناسب ونوع التدابير التي سيتم تطبيقها للتخفيف من هذه المخاطر؛
- (ب) تحديث عمليات التقييم بشكل دوري وعند الحاجة.
- (ج) توثيق عمليات تقييم المخاطر الذي تجريها وتحديثاتها، والاحتفاظ بها.
- (د) وضع آلية ملائمة لإبلاغ هيئة الإشراف و الرقابة و السلطات المختصة بنتائج عمليات التقييم حال الانتهاء منها أو عند الطلب.
- (هـ) تعميم و شرح نتائج تقييم المخاطر على كافة الموظفين.

#### المادة 4 :

يجب أن يتم تحليل وتقييم المخاطر، موضوع المادة 03 أعلاه من هذه التعليمات، على فترات منتظمة ومناسبة، ويجب أن تكون متوافقة مع طبيعة المؤسسة وحجمها وكذلك حجم أنشطتها.

- ويجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة أيضًا أن تثبت لجهة الإشراف و الرقابة و للسلطات المختصة أن التدابير المتخذة لتحديد وتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و، تسمح بما يلي:

- تقييم ملف مخاطر العلاقة مع كل عميل؛
- تحديد التغيرات في مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتي تمثلها المنتجات والخدمات الجديدة المقدمة من خلال تطبيق تقنيات جديدة على خدماتها؛
- تحديد الهدف والطبيعة المقصودة لعلاقة التعامل مع كل عميل؛
- التحديد والتعرف على أي تغيير يتعلق بمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

#### المادة 5 :

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة القيام ب :

1. تحديد وتقييم مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بتطوير خدمات ومنتجات جديدة وممارسات مهنية جديدة، بما في ذلك الوسائل الجديدة لتقديم الخدمات، وتلك التي تنشأ عن استخدام تقنيات جديدة أو قيد التطوير فيما يتعلق بكل من المنتجات الجديدة والموجودة سابقا.

2. إجراء تقييم للمخاطر قبل إطلاق المنتجات أو الممارسات أو التقنيات أو استخدامها
3. اتخاذ تدابير مناسبة لإدارة تلك المخاطر وخفضها، بالإضافة إلى المخاطر المحددة المتعلقة بالأعمال والمعاملات التي لا تنطوي على الوجود المادي للأطراف.

#### المادة 6 :

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة :

- وضع سياسات وضوابط وإجراءات معتمدة من قبل الإدارة العليا تمكنها من إدارة وخفض المخاطر التي تم تحديدها ( وفقا لتقييمها أو وفقا للتقييم الوطني للمخاطر ) ، والإشراف عليها وتعزيزها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- اتخاذ تدابير معززة لإدارة المخاطر وخفضها عند تحديد مخاطر مرتفعة.
- اتخاذ تدابير مبسطة لإدارة المخاطر وخفضها عند تحديد مخاطر منخفضة.
- التأكد باستمرار من الالتزام بهذه الإجراءات وتحديثها بانتظام؛
- مراقبة تنفيذ هذه الضوابط وتعزيزها إذا لزم الأمر؛

#### الفصل الثاني: التزامات العناية الواجبة تجاه الزبائن

#### المادة 7:

يتعين على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة، ولتفادي التعرض الى مخاطر مرتبطة بعملائها، السهر على وجود معايير داخلية لمعرفة العملاء ومطابقتها باستمرار مع مراعاة المخاطر المحددة بموجب المادة 03 أعلاه.

وتستلزم من المؤسسات و المهن غير المالية المحددة واجب الرعاية الصارمة فيما يخص العملاء والعمليات التي قد تشكل خطرا ومراقبة حذرة للنشاطات والعمليات التي قد تكون محل شبهة.

#### المادة 8:

يجب ان تأخذ المعايير المتعلقة " بمعرفة العملاء " بعين الاعتبار العناصر الأساسية لتسيير المخاطر وإجراءات الرقابة لاسيما:

1- سياسة قبول العملاء الجدد؛

2- تحديد هوية العملاء، المستفيد الحقيقي ومراقبة الحركات والعمليات؛

3- رقابة مستمرة على كل العملاء.

يجب أن تتم الموافقة على الإجراءات المشار إليها أعلاه من قبل الإدارة العليا.

يجب على المؤسسات والمهن غير المالية المحددة:

-إجراء فحص دقيق للمعاملات التي تم إجراؤها طوال مدة علاقة التعامل هذه، من أجل التأكد من أنها تتفق مع المعرفة التي لديهم عن عملائهم و أنشطتهم وملف مخاطر هؤلاء العملاء، بما في ذلك مصدر الأموال عند الحاجة لذلك؛

-والتأكد من أن المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء ممارسة واجب العناية تظل محدثة و متوافقة معها، يتضمن ذلك مراجعة العناصر الموجودة، خاصة بالنسبة لفئات العملاء عالية المخاطر.

فيما يتعلق بالعملاء الموجودين وقت دخول هذه الأحكام الجديدة حيز التنفيذ، يتعين الخاضعين تطبيق إجراءات العناية الواجبة وفقاً لأهمية المخاطر التي يمثلونها و يجب عليهم تنفيذ تدابير العناية الواجبة المتعلقة بهذه العلاقات القائمة في الوقت المناسب، مع الأخذ في الاعتبار وجود تدابير العناية الواجبة السابقة للعملاء، في وقت تنفيذها، وأهمية المعلومات التي تم الحصول عليها.

## المادة 9 :

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة ، كل فيما يخصه إتخاذ تدابير العناية الواجبة المنصوص عليها في هذا الفصل، عندما :

(1) يقيمون علاقات أعمال؛

(2) يقومون بإجراء معاملة عرضية أعلى من 2 مليون دينار جزائري أو ما يعادلها من العملات المتداولة قانوناً، بما في ذلك في الحالات التي يتم فيها تنفيذ المعاملة في عملية واحدة أو عدة عمليات يبدو أن هناك رابطاً بينها؛

(3) وجود اشتباه في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب بغض النظر عن الحد الأدنى المنصوص عليه في الأنظمة؛

(4) وجود شك لدى المؤسسات و المهن غير المالية المحددة في صحة أو ملاءمة بيانات تعريف العميل التي تم الحصول عليها مسبقاً.

أما بالنسبة لتجار الأحجار والمعادن الثمينة فيتعين عليهم إتخاذ التدابير المنصوص عليها في هذه التعليمات، عند إبرامهم أية عملية نقدية مع عميل بمبلغ يساوي أو يزيد على 2 مليون دينار جزائري أو ما يعادلها من العملات المتداولة قانونا.

#### المادة 10 :

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة اتخاذ إجراءات التعرف على هوية العملاء سواء كانوا دائمين أم عارضين، محليين أم أجانب، وذلك من خلال الحصول على المعلومات التالية :

(أ) إذا كان العميل شخصا طبيعيا :

- يتم التأكد من هوية الشخص الطبيعي عن طريق الوثائق (خاصة المستندات الأصلية سارية الصلاحية تتضمن صورة) بطاقة التعريف الوطنية، رخصة سياقة، جواز سفر للأجانب، و بالحد الأدنى إسم و لقب العميل، وجنسيته، وتاريخ ومكان الولادة، و عنوانه الدائم، ورقم بطاقة الهوية أو رقم جواز السفر للشخص الأجنبي، ومكان وتاريخ الإصدار، واسم الأم، والحالة الاجتماعية، واسم الزوجة.
- معلومات النشاط الاقتصادي للعميل، و تتمثل بطبيعة عمل أو نشاط العميل ومصادر دخله، وعنوان العمل، واسم صاحب العمل أو الجهة المشغلة، وقيمة الدخل الشهري .
- المعلومات المتعلقة بعنوان الإقامة الفعلية أو السكن الحالي.
- معلومات الاتصال بالعميل، وتتمثل بأرقام هواتف العميل المحمولة والأرضية وعنوان البريد - إن وجد - والبريد الإلكتروني.
- أي معلومات أخرى ترى المؤسسات و المهن غير المالية المحددة ضرورة للحصول عليها وفقا لطبيعة ودرجة المخاطر.

(ب) إذا كان العميل شخصا معنويا، بما في ذلك أي نوع من المنظمات غير الهادفة للربح، يجب على الخاضعين :

- 1- فهم طبيعة الشخص المعنوي وأنشطته بالإضافة إلى هيكل ملكيته وهيكله الرقابي؛
- 2- تحديد والتحقق من هوية الشخص المعنوي من خلال الحصول على المعلومات المطلوبة على وجه الخصوص عن طريق :

- تقديم نسخة أصلية من قانونه الأساسي وأي وثيقة تثبت أنه مسجل أو معتمد قانونا وأن له وجودا حقيقيا وعنوانا حقيقيا وقت تحديد هويته.

- يتم التحقق من العنوان من خلال تقديم مستند رسمي بإقامة الدليل.

- الصلاحيات التي تحكم وتلزم الشخص المعنوي وكذلك أسماء الأشخاص المعنيين الذين يشغلون وظائف التسيير.

3- تحديد المستفيدين الحقيقيين من العملاء واتخاذ إجراءات معقولة للتحقق من هوية هؤلاء الأشخاص باستخدام المعلومات أو البيانات ذات الصلة التي تم الحصول عليها من مصدر موثوق، بحيث يكون لديهم تأكيد بأنهم يعرفون من هو المستفيد الحقيقي.

4- بالنسبة للوكلاء والوسطاء الذين يعملون لحساب الغير و أي شخص آخر يدعي التصرف نيابة عن العميل، يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة ، زيادة على الوثائق المنصوص عليها أعلاه، التحقق من الصلاحيات الممنوحة لهم.

يجب الاحتفاظ بنسخة من كل وثيقة تثبت الهوية و الوكالة و العنوان.

لا يمكن في أي حال من الأحوال أن تقوم المؤسسات و المهن غير المالية المحددة الإحتفاظ ، أو التعامل مع أشخاص مجهولي الهوية أو الأشخاص الذين يحملون أسماء صورية أو وهمية بشكل واضح.

#### المادة 11 :

1- استثناءً من أحكام المادتين 9 و 10 أعلاه، عندما تبدو مخاطر تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب منخفضة وكان ذلك ضرورياً لعدم مقاطعة الممارسة العادية للنشاط، يجب التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي قبل أو أثناء إنشاء علاقة تعامل أو تنفيذ المعاملات في حالة العملاء العرضيين، يجوز المؤسسات و المهن غير المالية المحددة إكمال التحقق بعد إنشاء علاقة التعامل، بشرط:

(أ) أن يحدث ذلك في أقرب وقت ممكن بشكل معقول؛

(ب) أن يكون ضرورياً حتى لا يعرقل سير العمل العادي؛ و

(ج) إدارة مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و بشكل فعال.

2- يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة اعتماد إجراءات مناسبة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بالظروف التي يمكن فيها للعميل الإستفادة من علاقة العمل قبل عملية التحقق، ويجب أن تشمل هذه العملية مجموعة من الإجراءات :

أ. تحديد قيود أو سقف أو وضع ضوابط على عدد وأنواع و / أو كمية المعاملات أو العمليات التي يمكن القيام بها.

ب. رصد العمليات الكبيرة أو المعقدة التي تتجاوز المحددات المتوقعة لهذا النوع من العلاقة.

3. يحظر تأجيل إتمام عملية التحقق في الحالات الآتية :

أ. وجود مؤشرات لمخاطر مرتفعة.

ب. عندما يكون هنالك اشتباه في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب

ج. عندما يتعلق الأمر بمعلومات هوية العميل الأساسية والمتمثلة بمعلومات بطاقة الهوية أو جواز السفر، أو مستندات ووثائق الهوية المتعلقة بالشخص المعنوي.

## المادة 12 :

يتعين على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة إتخاذ الإجراءات المعقولة وفقا لمخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تنشأ عن العميل وعلاقة العمل، لتحديد المستفيدين الحقيقيين بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، والتأكد من هوياتهم من خلال مايلي :

أ. تحديد ما إذا كان العميل يتصرف بلأصالة عن نفسه ولمصلحته، وإن كان كذلك، يجب توقيعه على تصريح يفيد بأنه المستفيد الحقيقي من علاقة العمل.

ب. في حال لم يكن العميل يتصرف بلأصالة عن نفسه ولمصلحته أو عند وجود شكوك لدى المؤسسات و المهن غير المالية المحددة حول صحة تصريح العميل، يجب تحديد الشخص الطبيعي أو الأشخاص الطبيعيين المستفيدين أو المسيطرين على علاقة العمل بشكل فعلي ونهائي، أو الذين يتم إجراء التعامل لمصلحتهم أو نيابة عنهم، أو الذين يسيطرون بشكل نهائي وفعال على حسابات العميل، وتحديد الصفة التي يتصرف بها العميل بالنيابة عن المستفيد الحقيقي.

تطبيق إجراءات التعرف والتحقق من هوية الشخص الطبيعي المنصوص عليها في هذه التعليلة على المستفيد الحقيقي أو المستفيدين الحقيقيين الذين تم تحديدهم بموجب أحكام الفقرة الأولى من هذه المادة، وذلك بما يقنع المؤسسات و المهن غير المالية المحددة بأنهم تعرفوا على المستفيد الحقيقي.

## المادة 13 :

يجب أن يتم التحقق من هوية المستفيدين الحقيقيين من العملاء الذين هم أشخاص معنويين، كما هو مذكور في النقطة (3) من المادة (10)، باستخدام عناصر التعريف التالية:

أ) هوية الشخص (الأشخاص) الطبيعيين الذين يمتلكون، في نهاية المطاف، حصة في الشخص المعنوي مما يمكنهم من ممارسة رقابة فعلية؛

88

(ب) عندما يكون هناك شك، بعد تطبيق (أ)، حول ما إذا كان الشخص (الأشخاص) الذي لديه حصه مسيطرة هو المستفيد الحقيقي (المستفيدين الحقيقيين)، أو عندما لا يمارس أي شخص طبيعى الرقابة من خلال المشاركة، يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة التحقق من هوية الأشخاص الطبيعيين، إن وجدوا، الذين يمارسون بأي وسيلة أخرى رقابة فعلية على الشخص المعنوي بما في ذلك الرقابة على مديريته أو هيئته الإدارية أو الرقابية أو جمعياته العامة.

(ج) في حالة عدم تحديد أي شخص طبيعى فيما يتعلق بتنفيذ النقاط (أ) أو (ب) أعلاه، يتم تحديد هوية الشخص الطبيعى ذي الصلة الذي يشغل منصب المدير الرئيسي.

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة التحقق من هوية الشخص الطبيعى المعنى الذي يشغل منصب المدير الرئيسي.

#### المادة 14 :

للتأكد من أن البيانات التي يحتفظون بها عن الزبائن محدثة، يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة القيام بتحديثها سنوياً، حسب:

- أهمية المخاطر التي يمثلها العميل؛

- عند إجراء صفقة كبيرة لا تتوافق مع معرفة العميل، و أعماله و ملف تعريف المخاطر الخاص به؛

- بمناسبة إجراء تعديل جوهري على معايير التوثيق على العملاء، وكذلك في الحالتين 3 و 4 المنصوص عليهما في المادة 09 من هذه التعليمات.

غير انه، إذا تبين للمؤسسات و المهن غير المالية في وقت ما أن المعلومات المتوفرة لديهم بخصوص عميل غير كافية يجب عليها اتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول في أقرب الآجال على جميع المعلومات المفيدة.

#### المادة 15 :

يجوز المؤسسات و المهن غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة فيما يتعلق ببعض العملاء بشرط تحديد وتقييم المخاطر الأقل وأن يكون هذا التقييم متسقاً مع تقييم المخاطر الوطني والقطاعي وتقييماتها الخاصة لمخاطر الإرهاب. وينبغي أن تكون تدابيرها متناسبة مع عوامل الخطر الأقل.

وتتكون التدابير المبسطة على وجه الخصوص مما يلي:

881

- التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي بعد إقامة علاقة العمل؛

- تقليل وتيرة تحديثات عناصر تحديد هوية العميل؛ و

- تخفيض شدة اليقظة المستمرة وعمق فحص العمليات على أساس حد معقول.

إن تدابير اليقظة المبسطة غير مقبولة عندما يكون هناك اشتباه في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو في حالات محددة ذات مخاطر أعلى.

#### المادة 16:

إن المؤسسات و المهن غير المالية المحددة ملزمين بأن يكون لديهم نظام مناسب لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل المحتمل أو العميل الحالي أو المستفيد الحقيقي هو شخص معرض سياسيًا كما هو محدد في القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق ل 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهم المعدل و المتمم المذكور أعلاه، وأن تتخذ جميع التدابير المعقولة لتحديد مصدر الأموال وضمان مراقبة معززة ودائمة لعلاقة العمل.

كما يجب عليها الحصول على ترخيص من الإدارة العليا قبل الدخول في علاقة مع أي عميل جديد، شخص معرض سياسيًا، وتطبيق المتطلبات على أفراد عائلة الشخص المعرض سياسيًا وعلى الأشخاص المرتبطين به ارتباطًا وثيقًا، المنصوص عليها في هذه المادة.

ويعتبر أصول وأحفاد الدرجة الأولى وأزواجهم من أفراد عائلة الأشخاص المذكورين أعلاه.

ويعتبر الشخص المرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأشخاص المذكورين أعلاه هو أي شخص طبيعي معروف أن لديه علاقات عمل وثيقة معهم.

#### الفصل الثالث: حفظ الوثائق

#### المادة 17:

على المؤسسات و المهن غير المالية أن يحفظوا ويستجيبوا بسرعة لطلبات السلطات المختصة و أن يتيحوا لهم:

- الوثائق التي تم الحصول عليها كجزء من إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء و دقاتر الحسابات و المراسلات التجارية ، بالإضافة إلى نتائج أي تحليل تم إجراؤه خلال فترة خمس (5) سنوات على الأقل بعد انتهاء علاقة التعامل أو تاريخ المعاملة العرضية؛

- جميع الوثائق المتعلقة بالعمليات التي تم اجراءها، خلال فترة خمس (5) سنوات على الأقل بعد تنفيذ العملية.

يجب أن تكون هذه الوثائق كافية للسماح بإعادة بناء المعاملات الفردية، من أجل توفير الأدلة إذا لزم الأمر في إطار المتابعات الجزائية.

## الفصل الرابع - إخطار بالشبهة

### المادة 18 :

تلتزم المؤسسات و المهن غير المالية المحددة بواجب الإخطار بالشبهة في الشكل التنظيمي المحدد و يجب عليهم أن يطالبوا بوصل الاستلام.

يتعين على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة تأجيل تنفيذ كل عملية تتعلق بأموال تبدو أنها متأتية من مخالفة أو يشتبه أنها موجهة لتبييض الأموال و / أو المرتبطة بتمويل الإرهاب والإبلاغ عنها إلى خلية معالجة الاستعلام المالي.

يتعين الإخطار بالشبهة بمجرد وجودها، حتى و لو تعذر تأجيل تنفيذ تلك العمليات أو بعد إنجازها.

يجب الإبلاغ عن كل عنصر من شأنه تعديل التقييم الذي أجرته المؤسسات و المهن غير المالية المحددة أثناء الإخطار بالشبهة وعن كل معلومة تؤدي إلى تأكيد الشبهة أو نفيها دون تأخير إلى خلية معالجة الإستعلام المالي.

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة التقيد بالتدابير التحفظية المنصوص عليها في المادة 18 من القانون رقم 05-01 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها، المعدل و المتمم، كما يجب السهر على تطبيقها.

يعفى المحامون من واجب الإخطار بالشبهة عن المعلومات التي يتسلمونها أو يحصلون عليها من موكلهم خلال تحديد الوضع القانوني لموكلهم أو تأدية مهمتهم في الدفاع عن هؤلاء الموكلين أو تمثيلهم أو بشأن إجراءات قضائية أو إدارية أو تحكيمية أو إجراءات وساطة.

88

الإخطار بالشبهة موجه حصرياً لخلية معالجة الاستعلام المالي. ويندرج كل من الإخطار بالشبهة وتبعاته، أو المعلومات المتعلقة به والتي ترسلها إلى الخلية، في إطار السر المهني ولا يمكن أن يطلع عليها العميل أو المستفيد من العمليات.

يُطلب من المؤسسات و المهن غير المالية المحددة إرسال معلومات إضافية تتعلق بالاشتباه في تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب بناءً على طلب من خلية معالجة الاستعلام المالي خلال الأجل القانوني. يُطلب من هذه المؤسسات و المهن غير المالية المحددة أيضاً الرد خلال نفس الفترة على أي طلب آخر للحصول على معلومات وارد من خلية معالجة الاستعلام المالي، حتى لو لم ترسل إعلاناً مسبقاً بشأن العميل (العملاء) أو العمليات موضوع الطلب.

#### المادة 20 :

إذا لم تتمكن المؤسسات و المهن غير المالية المحددة من الامتثال للالتزامات المتعلقة بتدابير العناية الواجبة، فيتعين عليهم :

- عدم إقامة علاقات العمل أو تنفيذ العمليات.
- إنهاء علاقة العمل بالنسبة للعملاء الحاليين.
- النظر في إرسال إخطارات بالشبهة إلى الخلية بشأن العمليات أو الأنشطة المشبوهة الخاصة بالعميل.

#### المادة 21 :

في حال إشتباه المؤسسات و المهن غير المالية المحددة في أن عملية ما تتعلق بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب، و إعتقدوا بشكل معقول أنهم سيقومون بتتبيه العميل أثناء مواصلتهم تطبيق إجراءات العناية الواجبة، يجب عليهم الإمتناع عن تنفيذ هذا الإجراء وإرسال إخطار بالشبهة إلى خلية معالجة الاستعلام المالي.

#### الفصل الخامس - البلدان ذات المخاطر العالية:

#### المادة 22 :

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة التالية على

علاقات العمل والعمليات المالية التي تتم مع الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين، بما في ذلك المؤسسات المالية من الدول التي تحددها وتعممها خلية معالجة الاستعلام المالي، سواء كان ذلك بناء على ما تحدده مجموعة العمل المالي أو بناء على ما ترتثيه الخلية بشكل مستقل:

أ. إجراءات العناية الواجبة المعززة المنصوص عليها في هذه التعليمات.

ب. أي تدابير أو إجراءات معززة إضافية يتم تعميمها من الخلية.

ج. أي إجراءات أخرى معززة لها تأثير مماثل في تخفيف المخاطر.

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة تطبيق التدابير التي يتم تعميمها من الخلية فيما يتعلق بالإجراءات المضادة الخاصة بالدول عالية المخاطر.

## الفصل السادس : المعلومات والتكوين / الرقابة الداخلية

### المادة 23:

على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة وضع وتنفيذ برامج للوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، مع مراعاة المخاطر الناجمة عن تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وتشمل السياسات، وإجراءات الرقابة الداخلية التالية:

- تعيين على الأقل إطاراً سامياً على مستوى الإدارة، مسؤولاً على المطابقة في مجال الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ويكلف بالسهر على احترام الرقابة، السياسات والإجراءات في مجال الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ويعد هذا الشخص أيضاً المراسل الرئيسي لخلية معالجة الاستعلام المالي والهيئات المختصة الأخرى؛

- تمكين مسؤول المطابقة من العمل باستقلالية، وبما يكفل سرية المعلومات التي ترد إليه أو المحالة منه وفقاً أحكام القانون وهذه التعليمات، وتمكينه من الإطلاع على السجلات والبيانات التي تلزم لقيامه بأعمال الفحص ومراجعة النظم والإجراءات التي تضعها المؤسسات و المهن غير المالية المحددة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

- وظيفة تدقيق مستقلة لتقييم لإختبار و تقييم فعالية النظم الخاصة بمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب ؛

- إجراءات الاختيار التي تضمن تعيين الموظفين وفقاً للمعايير المطلوبة؛

- برنامج تكوين دائم للمستخدمين يضمن الإلمام بنظام الوقاية ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن يتكيف الجدول الزمني ومحتوى الجلسات المنظمة مع الاحتياجات الخاصة للمؤسسة.

يتولى مسؤول المطابقة القيام بالآتي:

- إبلاغ خلية معالجة الإستعلام المالي بشكل فوري عن العمليات التي يشتبه بأنها تتضمن جريمة تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية سواء تمت هذه العمليات أم لم تتم، بما يشمل محاولة

إجراء العمليات.

- استلام إطلاغات أي من الموظفين إذا توافر لدى الموظف الشك في أن العملية المراد تنفيذها هي عملية يشتبه بارتباطها بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية.

- تزويد الوحدة بالبيانات المتعلقة بالعمليات التي يشتبه ارتباطها بتبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية، وبأي معلومات أخرى يتم طلبها منه، وتسهيل اطلاعها على السجلات والمعلومات ذات العلاقة لغايات القيام بمهامها.

- التأكد من مدى الالتزام بأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

- تدريب الموظفين لتعزيز قدراتهم على كشف عمليات تبييض الأموال أو تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية.

- إعداد سياسات مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، ووضع دليل إجراءات داخلي للالتزام بأحكام القانون و التعليمات الصادرة بموجبه.

- الاحتفاظ بكافة المستندات والتقارير الداخلية التي يتلقاها، والمحالة إلى الخلية.

-إعداد تقارير دورية عن العمليات غير المعتادة أو التي يشتبه ارتباطها بتبييض الأموال و تمويل الإرهاب أو أي من الجرائم الأصلية.

- وضع النظم اللازمة للتقييم الذاتي للمخاطر في ضوء ما يتاح للأعمال والمهن غير المالية المحددة من معلومات وبيانات، ومراجعتها بشكل دوري.

- وضع النظم والإجراءات التي تكفل قيام جهات التدقيق الداخلي بدورها، المتمثل بفحص أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للتأكد من فعاليتها في مكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، مع ضرورة مراجعتها دوريا لاستكمال أي نقص بها أو تحديثها وتطويرها لزيادة كفاءتها وفعاليتها.

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة أن يتأكدوا من إبلاغ هذه الإجراءات إلى جميع المستخدمين وبأنها تسمح لكل عون أن يبلغ عن كل عملية مشبوهة إلى المسؤول على المطابقة في مجال الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

المادة 26 :

يندرج برنامج الوقاية واكتشاف ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، كما تنص عليه المادة 02 من هذه التعليمات، ضمن جهاز الرقابة الداخلية للمؤسسات و المهن غير المالية المحددة.

الفصل السابع - الفروع و الفروع التابعة

المادة 27 :

يجب على المؤسسات و المهن غير المالية المحددة التي تتخذ شكل مجموعة أن تضع، على مستوى المجموعة ، برامج مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تنطبق وتناسب جميع فروعها والفروع ذات الأغلبية التابعة لها. بالإضافة إلى التدابير المنصوص عليها في الباب التاسع أعلاه، تشمل هذه البرامج أيضًا :

- السياسات والإجراءات المعتمدة من قبل الإدارة العليا، الخاصة بتبادل المعلومات المطلوبة للعناية الواجبة تجاه الزبائن وإدارة مخاطر تبييض الأموال و تمويل الإرهاب؛

- توفير المعلومات المتعلقة بالعملاء والعمليات الواردة من الفروع والفروع التابعة، ووظائف المطابقة والتدقيق ومكافحة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و على مستوى المجموعة.

يجب أن تتضمن هذه المعلومات بيانات وتحليلات للمعاملات أو الأنشطة التي تبدو غير عادية.

وبالمثل، عندما تكون ذات صلة ومناسبة لإدارة المخاطر، يجب أن تتلقى الفروع و الفروع التابعة أيضًا هذه المعلومات من وظائف المطابقة للمجموعة؛

- ضمانات مرضية من حيث السرية واستخدام المعلومات المتبادلة، بما في ذلك ضمانات لعدم التنبيه.



يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمات المعاني المخصصة لها أدناه :

**العميل:** الشخص الطبيعي أو المعنوي أو الذي يتعامل مع المؤسسات و المهن غير المالية المحددة.  
**العميل العارض:** العميل الذي لا تربطه بالمؤسسات و المهن غير المالية المحددة علاقة عمل مستمرة.  
**علاقة العمل:** العلاقة التي تنشأ ما بين العميل و أي من المؤسسات و المهن غير المالية المحددة ، وتتصل بأي من الأنشطة.

**المستفيد الحقيقي :** الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين في آخر المطاف

1- يحوزون أو يراقبون الزبون، أو وكيل الزبون، أو المستفيد من عقود التأمين على الحياة.

2- الشخص الطبيعي الذي تتم لصالحه عملية أو تعقد لصالحه علاقة عمل.

و يشمل أيضا الأشخاص الذين يمارسون، في اخر المطاف، رقابة فعلية على الشخص المعنوي.

**الشخص المعرض سياسيا :** كل جزائري، أجنبي، منتخب أو معين، مارس أو يمارس في الجزائر أو في الخارج وظائف عليا تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية، و كذا كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

## وزارة المالية



## خلية معالجة الإستعلام المالي

تعليمية رقم 03 لسنة 2023

المتعلقة بالتزامات الخاضعين اتجاه الأشخاص المعرضين سياسيا.

إن رئيس خلية معالجة الإستعلام المالي،

- بمقتضى القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدل والمتمم،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 22-36 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1443، الموافق لـ 4 جانفي سنة 2022، الذي يحدد مهام خلية معالجة الإستعلام المالي وتنظيمها وسيرها،
- وبعد مداولة مجلس خلية معالجة الإستعلام المالي،

يصدر التعليمية الآتي نصها:

المادة 1 : تهدف هذه التعليمية إلى تحديد التزامات الخاضعين إتجاه زبائنهم من الأشخاص المعرضين سياسيا.

المادة 2 : يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذه التعليمية المعاني المخصصة لها أدناه :

الأشخاص المعرضين سياسيا : عرف الشخص المعرض سياسيا وفقا للتعريف الوارد في المادة 4 من القانون 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة عام 1425، الموافق لـ 6 فبراير سنة 2005، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما المعدل و المتمم، بأنه كل جزائري، أجنبي، منتخب او معين، مارس أو يمارس في الجزائر أو في الخارج، وظائف عليا تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو قضائية، و كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية، وكذا الأشخاص الذين يمارسون أو مارسوا وظائف مهمة لدى أو لصالح المنظمات الدولية.

**المستفيد الحقيقي :** الشخص أو الأشخاص الطبيعيون الذين في آخر المطاف :

- يحوزون أو يراقبون الزبون، أو وكيل الزبون، أو المستفيد من عقود التأمين على الحياة و/ أو ؛
- الشخص الطبيعي الذي تتم لصالحه عملية أو تعقد لصالحه علاقة عمل؛
- الأشخاص الذين يمارسون، في اخر المطاف، رقابة فعلية على الشخص المعنوي.

**الخاضعين :** تشمل المؤسسات المالية، و المؤسسات و المهن غير المالية المحددة وفروعها العاملة في الخارج، بالقدر الذي تسمح به القوانين والأنظمة المعمول بها في الدول التي تعمل بها تلك الفروع.

**الزبون :** الشخص الطبيعي أو المعنوي أو الذي يتعامل مع الخاضع.

**علاقة العمل :** العلاقة التي تنشأ ما بين الزبون عميل وأي من الخاضعين، وتتصل بأي من الأنشطة.

**المادة 3 :** تلتزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بتحديد وفهم المخاطر، وتقييمها، وتطبيق النهج القائم على المخاطر في إجراءات العناية الواجبة مع العملاء المعرضين سياسياً ممثلي المخاطر المنصوص عليها في القانون رقم 05-01 المذكور اعلاه المعدل والمتمم، ونصوصه التطبيقية لاسيما التعليمات الصادرة عن خلية معالجة الاستعلام المالي، و وضع السياسات والاستراتيجيات والتدابير اللازمة لذلك.

**المادة 4 :** إضافة إلى إجراءات العناية الواجبة المنصوص عليها في القانون رقم 05-01 المذكور اعلاه المعدل والمتمم ونصوصه التطبيقية، يتعين على الخاضعين إتخاذ الإجراءات المذكورة أدناه بشأن الأشخاص المعرضين سياسياً :

- وضع نظام مناسب لإدارة المخاطر يسمح بتحديد ما إذا كان الزبون أو من ينوب عنه أو المستفيد الحقيقي أو أحد أفراد عائلتهم، أو الأشخاص المرتبطين به ارتباطاً وثيقاً، من ضمن الأشخاص المعرضين سياسياً، بما في ذلك سياسة لقبول الزبائن من هذه الفئة تأخذ بعين الاعتبار تصنيف الزبائن حسب درجة مخاطرتهم مع وجوب مراجعة هذا التصنيف دورياً أو في حال حدوث تغييرات تقتضي ذلك؛
- وضع سياسات وإجراءات وضوابط وأنظمة واضحة من أجل إقامة علاقة العمل مع الأشخاص المعرضين سياسياً؛
- عدم الدخول في علاقة العمل أو الاستمرار فيها مع المعرضين سياسياً إلا بعد الحصول على ترخيص من الإدارة العليا واتخاذ تدابير العناية الواجبة المشددة واعتماد الرقابة المشددة؛

- اتخاذ تدابير معقولة لتحديد مصدر الثروة، والأموال لهؤلاء الأشخاص أو المستفيدين الحقيقيين المحددين كأشخاص معرضين سياسياً؛
- إجراء المراقبة المستمرة لعلاقة العمل، والتحقق من سلامتها، ومدى تناسبها مع النشاط المالي، وبذل العناية الخاصة في تعاملاتهم، والعمليات التي تتم مع أي منهم، والغرض من تلك العمليات، وتدوين نتائج ذلك في سجلات خاصة.

**المادة 5 :** على الخاضعين وضع واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد ما إذا كان الزبون، من المعرضين سياسياً، مستفيداً حقيقياً، من عقد التأمين على الحياة، وينبغي أن يحدث ذلك على أقصى تقدير، عند دفع التعويضات وعند تحديد مخاطر أكثر ارتفاعاً، وإذا ما تحقق ذلك يتعين عليهم القيام بالآتي :

- إبلاغ الإدارة العليا قبل دفع تعويضات من عائدات التأمين على الحياة؛
- إجراء فحص دقيق لمجمل علاقة العمل؛
- النظر في إبلاغ خلية معالجة الإستعلام المالي.

**المادة 6 :** يعاقب على عدم الإمتثال لأحكام القانون 05-01 المذكور أعلاه، المعدل والمتمم والنصوص المتخذة لتطبيقه لاسيما هذه التعليمات، بالعقوبات المقررة في القوانين السارية المفعول.

حرر بالجزائر في 21 صفر 1445 الموافق 05 ديسمبر سنة 2023



لعمري  
رئيس خلية معالجة  
الإستعلام المالي بالنيابة  
م. سعودي

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES

CONSEIL NATIONAL DE LA COMPTABILITE

COMMUNIQUE



La Loi n°05-01 du 27 Dhou El Hidja 1425 correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée, par l'ordonnance n°12-02 du 20 Rabie El Aouel 1433 correspondant au 13 Février 2012 ainsi que par la loi n°23-01 du 16 Rajab 1444 correspondant au 7 février 2023, considère les professionnels de la comptabilité (Experts-Comptables, Commissaires aux Comptes et Comptables Agréés), qu'ils soient des personnes physiques ou morales, comme étant des entreprises et professions non financières tenues de procéder à la déclaration de soupçon.

Dans ce contexte, et dans l'objectif de faciliter la mise en œuvre des dispositions de la loi n°05-01 suscitée, la Cellule de Traitement du Renseignement Financier a émis les instructions suivantes :

- L'instruction N°01 de l'année 2023, du 11 Rabie Ethani 1445 correspondant au 26 Octobre 2023, relative aux obligations des entreprises et professions non financières désignées en matière de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme ;
- L'instruction N°03 de l'année 2023, du 21 Jumada El-Oula 1445 correspondant au 05 Décembre 2023, relative aux obligations des assujettis à l'égard des personnes politiquement exposées.

Ce présent communiqué constitue une notification à tous les assujettis.

**Instruction n°01 de l'année 2023,  
du 11 Rabie Ethani 1445 correspondant au 26 octobre 2023  
relative aux obligations des Entreprises et Professions Non Financières Désignées en  
matière de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme**

**Le Président de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,**

- Vu la loi n° 05-01 du 27 Dhu al-Hijah 1425 correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée,
- Conformément au décret exécutif n° 22-36 du 1er Joumada ethania 1443 correspondant au 4 janvier 2022, fixant la mission, l'organisation et le fonctionnement de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,
- Après délibération du Conseil de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,

**Emet l'instruction dont la teneur suit :**

**Article 1<sup>er</sup> :** Les dispositions de la présente instruction sont applicables aux entreprises et professions non financières désignées, mentionnés dans l'article 04 de la Loi n° 05-01 du 27 Dhu al-Hijah 1425 correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée.

Toute personne physique ou morale qui exerce des activités autres que celles exercées par les établissements financiers, notamment parmi les professions libérales réglementées, en particulier les avocats lorsqu'ils effectuent des activités financières pour leurs clients, les notaires, les huissiers, les commissaires-priseurs, les commissaires aux comptes, les experts comptables, les comptables agréés, lorsqu'ils établissent ou exécutent des transactions au profit de leurs clients relatives aux activités suivantes :

- Achat et vente d'un bien immobilier ;
- Gestion de fonds ou autres actifs pour les clients ou leurs titres ou tout autres actifs détenus par le client
- Gestion des comptes bancaires, des comptes épargne ou des comptes de titre ;
- Réglementation des contributions à la création, la mise en service ou à la gestion des sociétés ;
- Création, mise en service ou gestion des personnes morales ou des constructions juridiques, l'achat et vente d'entités commerciales ,ainsi que les courtiers, les commissionnaires en douane, les intermédiaires en opérations de bourse, les agents immobiliers, les prestataires de services aux entreprises, les concessionnaires automobiles, agents des paris et jeux, ainsi que les négociants en pierres, métaux précieux, antiquités et chefs-d'œuvre artistiques, et les personnes physiques et morales qui, dans le cadre de leurs missions, effectuent notamment, des consultations et/ou réalisent des opérations donnant lieu au dépôt, échanges, placements, transferts ou tout autre mouvement de fonds.

Cette instruction est accompagnée d'un glossaire précisant la terminologie utilisée.

**Article 2 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent se conformer au devoir de vigilance et, à ce titre, ils doivent mettre en œuvre un programme écrit de prévention, de détection et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, et de prendre en compte la dimension commerciale et les risques liés au blanchiment d'argent et au financement du terrorisme, qui comprend notamment :

- Des stratégies,
- Des procédures,
- Le contrôle interne.

## **Chapitre I - L'approche basée sur les risques**

**Article 3 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent :

- a) Effectuer une évaluation des risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme en identifiant, en évaluant et en comprenant ces risques, conformément à la nature et la dimension de l'établissement, ainsi que l'étendue de ses activités, cette évaluation devrait comprendre :
  - Inclusion ou intégration d'informations ou de résultats de toute évaluation des risques menée par l'État ;
  - Identifier, évaluer et comprendre les risques des clients, pays ou zones géographiques, produits et services, opérations, canaux de livraison ou canaux de prestation de services ;
  - Envisager tous les facteurs de risque pertinents avant de déterminer le niveau global de risque, le niveau approprié et le type de mesures qui seront mises en œuvre pour atténuer ces risques ;

- b) Mettre à jour les opérations d'évaluation périodiquement et si nécessaire ;
- c) Documenter et préserver les évaluations des risques et les mises à jour ;
- d) Mettre un mécanisme approprié pour informer l'autorité de contrôle et de supervision et les autorités compétentes des résultats des opérations d'évaluation une fois terminées ou sur demande ;
- e) Diffusion et vulgarisation des résultats de l'évaluation des risques pour tout le personnel.

**Article 4 :** L'analyse et l'évaluation des risques, objet de l'article 3 susmentionné, doivent être réalisées à intervalles réguliers et appropriés, et doivent être compatibles avec la nature et la dimension de l'établissement et l'étendue de ses activités.

- Les entreprises et professions non financières désignées doivent également prouver aux autorités de contrôle et de supervision et aux autorités compétentes que les mesures prises pour identifier et évaluer les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme permettent :
- L'évaluation du profil de risque de la relation d'affaires avec chaque client ;
- L'identification des changements dans les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme, représentés par les nouveaux produits et services offerts grâce à l'application de nouvelles technologies à leurs services ;
- La détermination du but et la nature envisagée de la relation avec chaque client ;
- L'identification et la détection de tout changement lié aux risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme.

**Article 5 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent :

- Identifier et évaluer les risques de blanchiment d'argent et de financement de terrorisme associés au développement de nouveaux produits et nouvelles pratiques professionnelles, y compris de nouvelles méthodes de prestation des services, et ceux découlant de l'utilisation de technologies nouvelles ou en cours de développement, en relation avec chacun des nouveaux produits ou déjà existant ;
- Effectuer une évaluation des risques avant le lancement et l'utilisation des produits, de nouvelles pratiques ou technologies ;
- Prendre les mesures appropriées pour gérer ces risques et les réduire, outre les risques désignés liés aux relations commerciales et aux transactions qui n'impliquent pas la présence physique des parties.

**Article 6 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent :

- Établir des politiques, des contrôles et des procédures approuvées par les autorités supérieures leur permettant de gérer et de réduire les risques identifiés (selon leur évaluation ou selon l'évaluation nationale des risques), et aussi les superviser et les renforcer si nécessaire ;
- Prendre des mesures renforcées pour gérer et réduire les risques lorsque des risques élevés sont identifiés ;

- Prendre des mesures simplifiées pour gérer et réduire les risques lorsque des risques faibles sont identifiés ;
- Veiller en permanence à ce que ces procédures soient respectées et mises à jour régulièrement ;
- Suivre la mise en œuvre de ces contrôles et les renforcer si nécessaire.

## **Chapitre II - Devoirs de vigilance envers la clientèle**

**Article 7 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent s’assurer de l’existence de normes internes et de leur conformité pour la connaissance des clients, afin d’éviter de s’exposer aux risques liés à ces clients en tenant compte des risques identifiés à l'article 3 ci-dessus.

Cela requiert des entreprises et professions non financières désignées le devoir de vigilance strict en ce qui concerne les clients et les opérations pouvant présenter un risque, et une surveillance accentuée des activités et opérations pouvant faire l’objet de soupçon.

**Article 8 :** Les normes relatives à “la connaissance des clients” doivent prendre en compte les éléments essentiels à la gestion des risques et des procédures de contrôle notamment :

- 1) La politique d'admission de nouveaux clients ;
- 2) Identification des clients, du bénéficiaire effectif et la surveillance des mouvements et des opérations ;
- 3) Surveillance continue de tous les clients.

Les actions mentionnées ci-dessus doivent être approuvées par l’autorité supérieure.

Les entreprises et professions non financières désignées doivent :

- Procéder à un examen minutieux des transactions réalisées pendant toute la durée de cette relation d’affaire, afin de s'assurer qu'elles sont cohérentes avec la connaissance qu'ils ont de leurs clients, de leurs activités commerciales et de leur profil de risque, y compris la source de l'argent le cas échéant ;
- S'assurer que les documents, données ou informations obtenus lors de la mise en œuvre des obligations de vigilance restent actualisés et conformes, cela inclut la révision des éléments existants, notamment pour les catégories de clients à haut risque.

S'agissant des clients existants au moment de l'entrée en vigueur de ces nouvelles dispositions, les assujettis doivent appliquer des mesures de vigilance en fonction de l'importance des risques qu'ils représentent. Ils doivent mettre en œuvre en temps utile les mesures de vigilance liées à ces relations existantes, en tenant compte de l'existence de mesures de vigilance antérieures à l'égard de la clientèle, au moment de leur mise en œuvre, et l'importance des informations obtenues.

**Article 9 :** Les entreprises et professions non financières désignées, chacun en ce qui le concerne, doivent prendre des Mesures relatives à l’obligation de vigilance prévues dans ce chapitre, lorsque :

- 1) Ils établissent des relations d'affaire ;
- 2) Ils effectuent occasionnellement une transaction supérieure à 2 millions de dinars algériens ou son équivalent en devises en circulation légale, y compris dans les cas où la transaction est réalisée dans le cadre d'une ou plusieurs transactions qui semblent être liées ;
- 3) Il existe des soupçons de blanchiment d'argent ou de financement du terrorisme, quel que soit le seuil minimum appliqué ;
- 4) Les entreprises et professions non financières désignées doutent de l'exactitude ou l'adéquation des données d'identification du client obtenues préalablement.

Pour ce qui est des marchands en pierres et métaux précieux, ils doivent prendre des mesures de vigilance prévues dans ce chapitre lorsqu'ils concluent toute transaction en espèces, avec un client pour un montant égal ou supérieur à 2 millions de dinars algériens ou son équivalent en devises en circulation légale.

**Article 10 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent prendre des mesures d'identification des clients, qu'ils soient habituels ou occasionnels, locaux ou étrangers, à travers l'obtention des informations suivantes :

- a) Si le client est une personne physique :
  - Vérifier l'identité de la personne physique au moyen de documents (notamment les documents originaux valides comportant une photo), carte nationale d'identité, permis de conduire, passeport pour étrangers et par défaut nom et prénom du client, sa nationalité, date et lieu naissance, son adresse fixe, son numéro de carte d'identité ou le passeport de la personne étrangère, lieu et date d'émission, nom des parents, et la situation sociale et nom du conjoint ;
  - Informations sur l'activité économique du client, représentée par la nature du travail ou de l'activité du client, ses sources de revenus, l'adresse professionnelle, le nom de l'employeur et le montant du revenu mensuel ;
  - Informations sur l'adresse de résidence effective ou actuelle ;
  - Information de contact du client, à savoir les numéros de téléphone portable ou fixe du client, son adresse postale et son adresse Mail si disponible ;
  - Toute autre information que les institutions financières jugent nécessaire d'obtenir selon la nature et le degré des risques.
- b) Si le client est une personne morale, y compris tout type d'organisation à but non lucratif, les assujettis doivent :
  - 1- Comprendre la nature de la personne morale et de ses activités, ainsi que sa structure de propriété et de contrôle ;
  - 2- Identifier et vérifier l'identité de la personne morale en obtenant les informations requises notamment par :
    - La présentation d'une copie conforme de son statut et tout document prouvant qu'il est inscrit ou légalement agréé, et qu'il a une existence réelle et une adresse réelle au moment de son identification ;

- La vérification de l'adresse s'effectue par la présentation d'un document officiel prouvant la résidence ;
  - Les pouvoirs qui régissent et engagent la personne morale, ainsi que les noms des personnes concernées qui exercent des fonctions de gestion.
- 3- Déterminer les bénéficiaires effectifs des clients et prendre des mesures raisonnables pour vérifier l'identité de ces personnes, en utilisant des informations ou des données pertinentes obtenues auprès d'une source fiable ayant la certitude de connaître qui est le bénéficiaire effectif ;
- 4- Pour les agents et intermédiaires qui travaillent pour le compte d'autrui et toute autre personne prétendant agir pour le compte du client, les assujettis, outre les documents stipulés ci-dessus, doivent vérifier les pouvoirs qui leur sont accordés.

Une copie de chaque document prouvant l'identité, l'agence et l'adresse doit être conservée.

En aucun cas les entreprises et professions non financières désignées ne devraient traiter avec des personnes non identifiées ou portant des noms fictifs.

#### **Article 11 :**

1- A l'exception des dispositions des articles 9 et 10 ci-dessus, lorsque les risques de blanchiment de capitaux ou de financement du terrorisme semblent faibles et qu'il convient de ne pas interrompre l'exercice normal de l'activité, l'identité du client et du bénéficiaire effectif doit être vérifiée avant ou pendant l'établissement d'une relation d'affaire ou l'exécution de transactions. Dans le cas des clients occasionnels, les entreprises et professions non financières désignées peuvent compléter la vérification une fois la relation d'affaire établie, à condition que :

- a) Que cela s'effectue dans les plus brefs délais ;
- b) Qu'il soit nécessaire pour ne pas interférer avec le cours normal des affaires ;
- c) Gérer efficacement les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme.

2- Les assujettis doivent adopter des procédures appropriées pour la gestion des risques par rapport aux circonstances dans lesquelles le client peut bénéficier de la relation d'affaire avant le processus de vérification, et ce processus doit inclure un ensemble de procédures :

- a. Déterminer les restrictions, les seuils ou contrôles sur le nombre, les types/ou le montant des transactions ou des opérations pouvant être effectuées ;
- b. Détecter les opérations importantes ou complexes qui dépassent les seuils prévus pour ce type d'opération.

3- Il est interdit de reporter la fin du processus de vérification dans les cas suivant :

- a. Lorsqu' il existe des indicateurs de risques élevés.
- b. Quand il existe des soupçons de blanchiment d'argent ou de financement du terrorisme
- c. Quand il s'agit d'informations essentielles d'identification du client, à savoir les informations de la carte d'identité ou du passeport, ou documents d'identité relatifs à la personne morale.

**Article 12 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent prendre des mesures raisonnables selon les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme découlant du client et de la relation d'affaire, afin de déterminer les bénéficiaires effectifs pour les personnes morales, et vérifier leur identité à travers ce qui suit :

- a. Déterminer si le client agit en son propre nom et pour son propre compte, si tel est le cas, il doit signer une déclaration attestant qu'il est le bénéficiaire effectif de la relation d'affaire ;
- b. Si le client n'agit pas en son nom et pour son propre compte, ou dans le cas où les entreprises et professions non financières désignées doutent de la véracité de la déclaration du client, la personne ou les personnes physiques qui sont bénéficiaires effectifs, ou contrôlant la relation d'affaire en fin de compte doivent être identifiés, ou les personnes utilisant la relation d'affaire en leur nom et pour leur compte, ou qui exercent un contrôle définitif et effectif sur les comptes du client, et précisant la qualité en laquelle le client agit pour le compte du bénéficiaire effectif.

Appliquer les procédures d'identification et de vérification de l'identité de la personne physique prévues dans la présente note sur le bénéficiaire ou les bénéficiaires effectifs identifiés, conformément aux dispositions du premier paragraphe de cet article, jusqu'à ce que les entreprises et professions non financières désignées soient convaincus que les bénéficiaires effectifs aient bien été identifiés.

**Article 13 :** L'identité des bénéficiaires effectifs des clients qui sont des personnes morales doit être vérifiée, comme indiqué au point (3) de l'article (10), à l'aide des éléments d'identification suivants :

- a) L'identité de la ou des personne(s) physique(s) détentrice(s) in fine d'une part de la personne morale leur permettant d'exercer un contrôle effectif ;
- b) Lorsque, après application du point (a), il existe un doute quant à savoir si la ou les personnes détenant une part majoritaire sont le bénéficiaire (s) effectif (s), ou lorsqu'aucune personne physique n'exerce un contrôle par participation, les entreprises et professions non financières désignées doivent vérifier l'identité des personnes physiques, si elles existent, qui exercent par ailleurs un contrôle effectif sur la personne morale, y compris le contrôle de sa direction, de son autorité administrative ou de supervision, ou de son assemblée générale ;
- c) Si aucune personne physique n'est identifiée dans le cadre de la mise en œuvre des points (a) ou (b) ci-dessus, la personne physique concernée occupant le poste de gestionnaire principal sera identifiée.

Les entreprises et professions non financières désignées doivent vérifier l'identité de la personne physique concernée qui occupe le poste de gestionnaire principal.

**Article 14 :** Pour garantir que les données qu'elles détiennent sur les clients sont à jour, les entreprises et professions non financières désignées doivent les mettre à jour annuellement, selon :

- L'importance des risques que représente le client ;
- Lorsqu'une transaction importante est effectuée qui ne correspond pas à la connaissance, aux activités commerciales et au profil de risque du client ;

- A l'occasion d'une modification fondamentale des normes d'authentification des clients ou d'un changement majeur dans le mode de gestion des comptes, ainsi que dans les cas 3 et 4 stipulés à l'article 9 de la présente instruction.

Cependant, s'il s'avère pour les entreprises et professions non financières désignées à un moment donné, que les informations dont ils disposent concernant le client ne suffisent pas, ils doivent prendre les mesures nécessaires pour obtenir toutes les informations utiles dans les plus brefs délais.

**Article 15 :** Les entreprises et professions non financières désignées peuvent appliquer des mesures de vigilance simplifiées à l'égard de certains clients, à condition que des risques faibles soient identifiés et évalués, et que cette évaluation soit cohérente avec les évaluations des risques nationales et sectorielles et leurs propres évaluations des risques relatives au terrorisme. Leurs mesures doivent être proportionnelles aux facteurs de risque les plus faibles.

Les mesures simplifiées consistent notamment à :

- Vérifier l'identité du client et du bénéficiaire effectif après l'établissement de la relation d'affaires ;
- Réduire la fréquence de mise à jour des éléments d'identification des clients
- Réduire de manière raisonnable l'intensité de la vigilance continue et la profondeur de vérification des opérations.

Les mesures de vigilance simplifiées ne sont pas acceptables en cas de soupçon de blanchiment de capitaux ou de financement du terrorisme, ou dans des situations spécifiques présentant un risque plus élevé.

**Article 16 :** Les entreprises et professions non financières désignées sont tenues de mettre en place un système de gestion des risques approprié, pour déterminer si un client occasionnel, un client habituel ou un bénéficiaire effectif est une personne politiquement exposée, au sens de la loi n°05-01 du date du 27 Dhu al-Hijjah 1425, correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée, susvisée, et de prendre toutes les mesures raisonnables pour déterminer l'origine des fonds, et assurer un suivi renforcé et permanent de la relation d'affaires.

Ils doivent également obtenir une autorisation de l'autorité supérieure avant d'entrer en relation d'affaires avec n'importe quel nouveau client qui est une personne politiquement exposée, et appliquer les mesures nécessaires aux membres de la famille de la personne politiquement exposée, et à ceux qui y sont étroitement associés, comme stipulé dans cet article.

Sont considérés comme membres de la famille des personnes susvisées les ascendants, descendants au premier degré et leurs conjoints.

Une personne étroitement liée aux personnes mentionnées ci-dessus est toute personne physique connue pour entretenir des relations d'affaires étroites avec elles.

### **Chapitre III - Conservation des documents**

**Article 17 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent répondre aux demandes des autorités compétentes et les sauvegarder, et leur permettre l'accès au :

- Documents obtenus dans le cadre des procédures de vigilance à l'égard de la clientèle; livres comptables et correspondances commerciales, ainsi que les résultats de toute analyse effectuée pendant une période d'au moins cinq (5) ans, après la fin de la relation d'affaires ou la date de la transaction occasionnelle ;
- Tous les documents relatifs aux opérations qui ont été réalisées, pendant une période d'au moins cinq (5) ans après l'exécution de l'opération.

Cette documentation doit être suffisante pour permettre la reconstitution des transactions individuelles, afin d'apporter des preuves si nécessaire dans le cadre des poursuites judiciaires.

### **Chapitre IV - Déclaration de soupçon**

**Article 18 :** Les entreprises et professions non financières désignées sont soumises à l'obligation de déclaration de soupçon dans la forme réglementaire fixée, et doivent toujours demander l'accusé de réception.

Les entreprises et professions non financières désignées doivent reporter l'exécution de toute opération liée à des fonds qui semblent provenir d'une infraction ou soupçonnés d'être destinés au blanchiment d'argent et/ou au financement du terrorisme et de la signaler à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier.

Le soupçon doit être notifié dès qu'il existe, même s'il n'est pas possible de différer l'exécution de ces opérations ou après leur réalisation.

Chaque élément pouvant modifier l'évaluation menée par les assujettis au moment de la déclaration de soupçon, ainsi que toute information permettant de confirmer ou d'infirmer le soupçon doivent être notifiés sans délai à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier.

Les entreprises et professions non financières désignées doivent respecter les mesures préventives stipulées dans l'article 18 de la loi n° 05-01 relative à la prévention et la lutte contre le blanchiment de capitaux et du financement du terrorisme, modifiée et complétée, et veiller à leur application.

**Article 19 :** Les déclarations de soupçon sont adressées exclusivement à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier. La déclaration de soupçon, ses retombées, et les informations qu'elles contiennent sont soumises au secret professionnel et ne peuvent être divulguées ni au client ni au bénéficiaire effectif.

Il est demandé des entreprises et professions non financières désignées d'envoyer des informations complémentaires relatives à des soupçons de blanchiment d'argent ou de financement du terrorisme, sur demande de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier dans les délais légaux.

Il est demandé des entreprises et professions non financières désignées de répondre également dans les mêmes délais à toute autre demande de renseignement émanant de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier, même sans préavis, à propos du client (clients) ou opérations objet de soupçon.

**Article 20 :** Si les entreprises et professions non financières désignées ne peuvent pas respecter les obligations relatives aux mesures de vigilance, ils doivent :

- Ne pas ouvrir de compte, ou entreprendre une relation d'affaire, ni réaliser des opérations ;
- Mettre fin aux relations d'affaire concernant les clients habituels ;
- Envisager l'envoi d'une déclaration de soupçon à la Cellule au sujet des opérations et des activités suspectes.

**Article 21 :** Dans le cas où les entreprises et professions non financières désignées soupçonnent qu'une opération porte sur le blanchiment d'argent ou le financement du terrorisme, et que le client pourrait être alerté au cours de la mise en œuvre des procédures de vigilance, ils doivent s'abstenir de l'exécution de cette action, et envoyer une déclaration de soupçon à la Cellule de Traitement du Renseignement Financier.

## **Chapitre V - Pays à hauts risques**

**Article 22 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent appliquer les mesures de vigilance renforcées suivantes sur les relations d'affaires et les opérations financières non réalisées avec les personnes physiques et les personnes morales, y compris les établissements financiers des pays définis et diffusés par la Cellule de Traitement du Renseignement Financier, que cela soit basé sur ce que le GAFI décide ou ce que la Cellule juge nécessaire indépendamment :

- a. Les procédures de vigilance renforcées énoncées dans cette instruction ;
- b. Toute mesure ou procédure renforcée supplémentaire diffusée par la Cellule ;
- c. Toute autre mesure renforcée ayant un effet similaire en matière d'atténuation des risques.

Les entreprises et professions non financières désignées doivent appliquer les mesures diffusées par la cellule concernant les contre-mesures spécifiques aux pays à hauts risques.

## **Chapitre VI - Renseignement et formation/contrôle interne**

**Article 23 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent mettre en œuvre des programmes de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, en prenant compte de la dimension de l'activité commerciale et les risques découlant du blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, et comprennent les politiques et procédures de contrôle interne suivantes :

- Nommer au minimum un cadre supérieur au niveau de la direction, chargé de la conformité en matière de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. Il est chargé de veiller au respect du contrôle, des politiques et les procédures en matière de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. Cette personne est également le correspondant principal pour la Cellule de Traitement du Renseignement Financier et des autres autorités compétentes
- Permettre au responsable de la Conformité de travailler indépendamment, en assurant la confidentialité des informations qu'il envoie ou qui lui sont transmises, conformément aux dispositions de la loi et de la présente instruction, et lui permettre d'examiner les livres et données nécessaires pour procéder à vérification et la révision des dispositifs mis en place par l'établissement, pour lutter contre le blanchiment d'argent et financement du terrorisme.
- Un audit indépendant pour l'évaluation du système ;
- Procédures de sélection garantissant le recrutement des fonctionnaires selon les normes requises ;
- Un programme de formation permanente des employés assurant la connaissance du système de prévention et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. Le calendrier et le contenu des sessions organisées doivent être adaptés aux besoins spécifiques de l'établissement.

**Article 24 :** Le responsable de la conformité est chargé de ce qui suit :

- Informer immédiatement la Cellule de Traitement du Renseignement Financier des opérations soupçonnées de porter sur une infraction de blanchiment d'argent ou financement de terrorisme ou toute autre infraction sous-jacente, qu'elles soient effectuées ou non, y compris toutes tentatives d'opération ;
- Recevoir les notifications des employés s'ils ont le moindre soupçon que l'opération à effectuer est liée au blanchiment d'argent, ou financement du terrorisme ou toute autre infraction sous-jacente ;
- Fournir la Cellule de Traitement du Renseignement Financier avec les données relatives aux opérations suspectées d'être liées au blanchiment d'argent ou au financement du terrorisme ou toute autre infraction sous-jacente, ainsi que toute autre information qui lui est demandée, et faciliter l'accès aux renseignements pertinents aux fins de l'accomplissement de ses missions ;
- Vérifier le respect des dispositions légales et réglementaires liées à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme ;
- Former le personnel pour améliorer ses capacités à détecter les opérations de blanchiment d'argent ou de financement du terrorisme ou toute autre infraction sous-jacente ;
- Préparer les politiques de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, et élaborer un guide de procédures internes pour veiller au respect des dispositions de la loi et les instructions émises en vertu de celle-ci ;
- Préserver tous les documents et rapports internes reçus ou transmis à la Cellule ;
- Préparer des rapports périodiques sur les opérations inhabituelles ou suspectées d'être liées au blanchiment d'argent et/ou le financement du terrorisme ou toute autre infraction sous-jacente ;

- Mettre en place les systèmes nécessaires pour l'auto-évaluation des risques à la lumière des informations et données disponibles pour les entreprises et professions non financières désignées, et les examiner périodiquement ;
- Mettre en place les systèmes et les procédures à même de garantir aux services d'audit interne de remplir leur rôle, qui est d'examiner les mécanismes de régulation et de contrôle interne pour garantir leur efficacité dans la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, outre la nécessité de les revoir périodiquement, compléter toute carence et aussi ou les mettre à jour, ou les développer pour augmenter leur performance et leur efficacité ;

**Article 25 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent s'assurer de transmettre ces procédures à tout le personnel, et permettre à chaque agent de déclarer toute opération suspecte au responsable de la conformité en matière de prévention et de la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

**Article 26 :** Le programme de prévention, de détection et de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, tel que prévu dans l'article 2 de ce règlement, s'inscrit dans le dispositif de contrôle interne des assujettis.

## **Chapitre VI - Annexes et succursales**

**Article 27 :** Les entreprises et professions non financières désignées ayant la forme d'un groupe doivent mettre au niveau du groupe, des programmes de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme qui correspondent et s'appliquent à toutes ses annexes et succursales majoritaires. Outre les mesures prévues au chapitre neuf ci-dessus, ces programmes comprennent également :

- Les politiques et les procédures approuvées par l'autorité supérieure, concernant l'échange d'informations nécessaires au devoir de vigilance à l'égard de la clientèle et à la gestion des risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme ;
- Fournir des informations relatives aux clients et les opérations émanant des annexes et succursales, et les fonctions de conformité, d'audit et de lutte contre le blanchiment et le financement du terrorisme au niveau du groupe.

Ces informations doivent inclure des données et des analyses de transactions ou d'activités qui semblent inhabituelles.

De même, lorsque cela est pertinent et approprié pour la gestion des risques, les annexes et succursales doivent recevoir également ces informations de la part des services conformité du Groupe ;

- Des garanties satisfaisantes en termes de confidentialité et l'utilisation d'informations échangées, y compris les garanties de non divulgation.

**Article 28 :** Lorsque l'état d'accueil ne permet pas la mise en œuvre appropriée des mesures de prévention et de lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme prévues dans la loi et cette instruction, les entreprises et professions non financières désignées doivent veiller à ce que ses annexes et succursales dans lesquelles ils détiennent une participation majoritaire appliquent les mesures complémentaires appropriées, afin de gérer pertinemment les risques de blanchiment d'argent et de financement du terrorisme.

Il est permis aux annexes et succursales majoritaires des établissements assujettis établies à l'étranger d'appliquer des mesures de LBC/FT dans le pays d'origine, lorsqu'elles sont considérées comme plus restrictives.

### **Chapitre VII - Mise en œuvre des résolutions du Conseil de Sécurité**

**Article 29 :** Les entreprises et professions non financières désignées doivent :

- Mettre en œuvre immédiatement les résolutions prises par les comités d'exécution des résolutions du conseil de sécurité des nations unies en vertu du chapitre VII de la Charte des Nations Unies, notamment le gel des avoirs et l'interdiction d'entrer en relation d'affaires ou d'exécuter des d'opérations.
- Mettre en place les systèmes informatiques nécessaires pour assurer la mise en œuvre des résolutions onusiennes susmentionnées.

### **Chapitre VIII – Pénalités**

**Article 30 :** Le non-respect des dispositions de la loi 05-01 mentionnée ci-dessus, ainsi que des dispositions prises pour son application, entraîne les sanctions prévues par les lois en vigueur.

**Le Président de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier**

**Sid Ahmed SAIDI**

**Glossaire :**

Les mots et expressions mentionnés dans cette instruction auront la signification qui leur est attribuée ci-dessous :

**Client** : La personne physique ou morale ou qui traite avec l'établissement financier.

**Client occasionnel** : Le client qui n'est pas lié par une relation d'affaire continue avec l'établissement financier.

**Relation d'affaire** : Une relation établie entre le client et l'un des entreprises ou professions non financières désignées, entraînant toute activité.

**Le bénéficiaire effectif** : La personne ou les personnes physiques qui, en définitive :

- 1- Détiennent ou contrôlent le client, son mandataire ou le bénéficiaire des contrats d'assurance-vie.
- 2- La personne physique pour laquelle une transaction est réalisée ou pour laquelle une relation d'affaire est conclue.

Cela inclut également les personnes qui, ultimement, exercent un contrôle effectif sur la personne morale.

**Personne politiquement exposée** : Tout Algérien, étranger, élu ou nommé, qui a exercé ou exerce en Algérie ou à l'étranger des fonctions supérieures législatives, exécutives, administratives ou judiciaires, ainsi que les hauts responsables des partis politiques.

**Instruction n°03 de l'année 2023,  
du 21 Jumada El-Oula, correspondant au 05 décembre 2023  
relative aux obligations des assujettis à l'égard  
des Personnes Politiquement Exposées**

**Le Président de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,**

- Vu la loi n° 05-01 du 27 Dhou-el Hidjah 1425 correspondant au 6 février 2005, relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme, telle que modifiée et complétée,
- Conformément au décret exécutif n° 22-36 du 1er Joumada Ethania 1443 correspondant au 4 janvier 2022, fixant les missions, l'organisation et le fonctionnement de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,
- Après délibération du Conseil de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier,

**Emet l'instruction dont la teneur suit :**

**Article 1<sup>er</sup> :** La présente instruction vise à définir les obligations des assujettis à l'égard de la clientèle parmi les personnes politiquement exposées.

**Article 2 :** Les termes et expressions contenus dans la présente instruction ont les significations ci-dessous :

**Personnes Politiquement Exposée :** Une personne politiquement exposée est définie conformément à la définition prévue à l'article 4 de la loi n°05-01 du 27 Dhu al-Hidjah 1425, correspondant au 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, modifiée et complétée, stipulant que tout Algérien, étranger, élu ou nommé, ayant exercé ou exerce en Algérie ou à l'étranger de hautes fonctions législatives, exécutives, administratives ou judiciaires, et les hauts responsables des partis politiques, ainsi que les personnes qui exercent ou ayant exercé des fonctions importantes auprès ou pour des organisations internationales.

**Bénéficiaire effectif** : La personne(s) physique(s) qui, in fine :

1. Détiennent ou contrôlent le client, l'agent du client ou le bénéficiaire des contrats d'assurance-vie ;
2. La personne physique pour laquelle une transaction est réalisée ou pour laquelle une relation d'affaire est conclue ;
3. Des personnes qui, ultimement, exercent un contrôle effectif sur la personne morale.

**Assujettis** : Les institutions financières, les établissements et professions non financières désignées ainsi que leurs annexes opérant à l'étranger, dans la mesure de ce qui est autorisé par les lois et réglementations en vigueur dans les pays dans lesquels ces annexes opèrent.

**Client** : Personne physique ou morale ou qui traite avec l'assujettis.

**Relation d'affaire** : La relation qui s'établit entre le client et toute institution financière, liée à toute activité.

**Article 3** : Les institutions financières et les entreprises et professions non financières désignées sont tenues d'identifier et de comprendre et d'évaluer les risques et d'appliquer une approche basée sur les risques dans les procédures de vigilance à l'égard des clients des personnes politiquement exposées, qui représentent les risques prévus par la loi n° 05-01 susmentionnée, modifiée et complétée, ainsi que ses textes d'application, notamment les instructions émises par la Cellule de Traitement du Renseignement Financier CTRF, et mettre en place des politiques, stratégies et procédures nécessaires à cet effet.

**Article 4** : Outre les mesures de vigilance prévues par la loi n°05-01, modifiée et complétée, susvisée et ses textes d'application, les assujettis sont tenus de prendre les mesures mentionnées ci-dessous à l'égard des personnes politiquement exposées :

- Mettre en place un système de gestion des risques approprié permettant de déterminer si le client ou son représentant ou le bénéficiaire effectif ou un membre de sa famille ou les personnes auxquelles il est étroitement associé, sont parmi les personnes politiquement exposées, y compris une politique d'acceptation des clients de cette catégorie qui tient compte de la classification des clients selon leur degré de risque avec l'obligation de revoir cette classification périodiquement ou en cas de changement le cas échéant ;
- Élaborer des politiques, procédures et contrôles des systèmes clairs pour l'établissement de la relation d'affaire avec les personnes politiquement exposées ;
- Ne pas entrer en relation d'affaire, ou poursuivre une relation d'affaire avec des personnes politiquement exposées, sauf après avoir obtenu une autorisation de l'autorité supérieure, pris des mesures de vigilance renforcées, et adopté une surveillance stricte ;

- Prendre des mesures raisonnables pour déterminer l'origine des fonds des personnes ou des bénéficiaires effectifs identifiés comme personnes politiquement exposées ;
- Effectuer un suivi continu de la relation d'affaire, vérifier sa sécurité et sa proportionnalité avec l'activité financière, et porter un soin particulier aux mouvements, et aux opérations effectuées, et le but de ces opérations, et en enregistrer les résultats dans des registres spéciaux.

**Article 5 :** Les assujettis doivent prendre les mesures nécessaires pour déterminer si le client est une personne politiquement exposée, un bénéficiaire effectif du contrat d'assurance-vie, au plus tard au moment du versement de l'indemnisation et lorsque des risques plus élevés sont identifiés. Si tel est le cas, ils doivent procéder comme suit :

- Informer l'autorité supérieure avant de verser une indemnité à partir du produit de l'assurance-vie ;
- Procéder à un examen attentif de toute la relation d'affaire ;
- Envisager l'envoi d'une déclaration de soupçon à la CTRF.

**Article 6 :** Le non-respect des dispositions de la loi 05-01 mentionnée ci-dessus, modifiée et complétée, et de ses textes application, notamment la présente instruction, est puni des peines prévues par la réglementation en vigueur.

**Le Président de la Cellule de Traitement du Renseignement Financier**

**Mohammed SAOUDIA**